الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/49/SC.1/L.1/Add.1
16 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المقررة: السيدة و. تاديس (إثيوبيا)

المتحدثون:

الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي	النرويج
إسبانيا	الصين
موريتانيا	اليابان
زامبيا	بوتان
بوتسوانا	الجزائر
المغرب	القائم بأعمال مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان
جمهورية إيران الإسلامية	النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
نيبال	

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل الطلبات المقدمة من فرادى الوفود لإدخال تعديلات عليه في موعد أقصاه يوم **الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢**، إلى: UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 907 0056, Tel No. 907 5655/1066.

(A) GE.02-52216 181002 181002

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال - تابع)

٢٤- تحدث ممثل **الدانمرك** باسم **الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تركيا وقبرص ومالطة**، وشجع أمانة الأونكتاد على توفير معلومات أكثر دقة عن تقديرات أنشطة التعاون التقني في أقل البلدان نمواً، ولاحظ أنه ينبغي زيادة مستوى الـ ٤٣ في المائة على الرغم من أنه مستوىً كاف. وينبغي للأمانة وإداراتها أن تمنح أقل البلدان نمواً أولوية صريحة في تخطيط الأنشطة. وأشار ممثل الدانمرك إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة قائلاً إن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي يحقق إدماج التجارة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ويحسن تنسيق المساعدة لدعم هذا الهدف يعد مبادرة مهمة وواعدة لأقل البلدان نمواً. وشجع الأونكتاد على أن تضطلع بدور أقوى في الإطار المتكامل، لا سيما بتخطيط وتنفيذ الأنشطة المتصلة بمتابعة الدراسات عن التكامل التجاري. وبالنظر إلى مدى تعقد تدابير مكافحة الفقر والافتقار إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بهذه المسألة، رحب ممثل الدانمرك بمقترح الأونكتاد بوضع تقديرات جديدة للفقر، وأبرز الحاجة إلى عمل المزيد فيما يتعلق بتقديرات الفقر. وأضاف أن السلام والإدارة السليمة، بما في ذلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة، شرطان أساسيان للتنمية، وأن بإمكان المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في استيفاء هذين الشرطين. غير أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان نفسها. وطلب من البلدان الأخرى، فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، أن تتخذ مبادرات مماثلة لمبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، لمنح المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً فرصة النفاذ إلى الأسواق بدون جمارك وبدون حصص محددة. وتشكل حالة أقل البلدان نمواً شاغلاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. وسينعكس هذا الشاغل في المفاوضات التي ستجري في إطار برنامج الدوحة الإنمائي، وستعمل مجموعته بطريقة بناءة مع الأعضاء الآخرين فيما يتعلق بمسألة تيسير انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٥- وقال ممثل **إسبانيا** إن حكومته تؤيد الأعمال الجارية بشأن اعتبار الهشاشة الاقتصادية معياراً لتحديد أقل البلدان نمواً. إذ يمكن أن يكون الرقم القياسي للهشاشة مفيداً لتقييم حالة البلدان التي لا تزال تعاني من معوقات اقتصادية هيكلية بسبب عوامل كالعوامل الجغرافية، ومن ثم، تقييم احتياجها إلى معاملة تفاضلية، ولو لم تكن هذه البلدان مؤهلة تماماً لأن تدرَج في مصاف أقل البلدان نمواً. ويجري بحث هذا الموضوع حالياً، مع قيام الأونكتاد بتحليلات لسمات البلدان، تتضمن تقييماً للأثر المترتب على هشاشتها الاقتصادية. كما أن إسبانيا تقدم الدعم لهذه المبادرة بتمويل دراسة عن مجموعة من معايير الهشاشة لمختلف البلدان. وأعرب عن أمله في تسمح هذه

الأعمال لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في عام ٢٠٠٤ بإجراء تحليل متعمق لمشكلة التفرقة بين الدول وفقاً لمدى هشاشتها.

٢٦- وقال ممثل **موريتانيا** إن تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي قد استفحل، وإن مجموعة البلدان التي ينتمي إليها والتي تنتج أقل من ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم تستطع الإفادة من العولمة. ولا يمكن التغلب على هذا الوضع إلا باعتماد مجموعة من تدابير الدعم الدولية يكون من شأنها تمكين هذه البلدان من التغلب على معوقاتها الهيكلية. ومن المهم ترجمة تعهدات بروكسل إلى أفعال. فما كان للمجتمع الدولي أن يسمح بتكرار الفشل الذي منيت به برامج العمل السابقة المواتية لأقل البلدان نمواً. ولاحظ ممثل موريتانيا أن الأونكتاد تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وقال إن أنشطة الأونكتاد التحليلية والبحثية أثبتت جدارتها، ولكن الأثر المترتب على أنشطتها في مجالات أخرى لا يزال محدوداً. وشدد على الحاجة إلى زيادة الكفاءة، وقال إنه ينبغي إنعام النظر في برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقال علاوة على ذلك إنه ينبغي لمجتمع المانحين أن يزود الأونكتاد بموارد إضافية تمكنه من الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نمواً الكثيرة والمعقدة. وينبغي للأونكتاد أن تشارك بقدر أكبر من النشاط في تنفيذ الإطار المتكامل.

٢٧- وأعرب ممثل **زامبيا** عن استمرار دعم وفده للبرنامج الخاص المتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ بعد وضوح رؤية هذا البرنامج، ورحب بتحسين التنسيق بين مختلف شُعب أمانة الأونكتاد. وأعرب عن سروره بملاحظة ما ورد في الوثيقة TD/B/49/6 من أن النهج الذي يجري اتباعه لا يقتصر على كونه موجهاً نحو تلبية الطلب، وإنما يتسم أيضاً بالاتساق مع ما تم الاتفاق عليه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ولا تزال الأونكتاد تعير الأولوية للبحوث المتعلقة بأقل البلدان نمواً وتحليل سياساتها والتعاون التقني معها وبناء قدراتها. وأشار إلى المكاسب التي تحققها أقل البلدان نمواً بفضل أعمال الأونكتاد. وذكر كأمثلة على ذلك الدراسات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، فقال إن الأونكتاد تضطلع بدور في غاية الأهمية في مجال تعزيز المفاوضات التي تجريها أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، مثل زامبيا، من أجل تحديث إنتاجها وتنويع صادراتها. وفيما يتعلق بولاية الدوحة التي أدت بالفعل إلى توسيع نطاق برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، قال إن الأونكتاد كان لها دور حاسم في بناء قدرات أقل البلدان نمواً في مجالات المفاوضات التجارية، والانضمام، والنفاذ إلى الأسواق، والزراعة، والخدمات. وقد وفد ممثلون عن الأونكتاد مؤخراً إلى زامبيا لمساعدتها في بناء القدرات المحلية لمباشرة مفاوضات الجزء المتعلق بالخدمات. وشدد على الأهمية الكبرى للتعاون بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي، وطلب من الشركاء في التنمية أن يقدموا الدعم للأونكتاد، والمكتب بمنحهما التمويل الكافي. ويستلزم توسيع نطاق ولاية برنامج عمل منظمة التجارة العالمية ما يقابل ذلك من زيادة في تمويل الأونكتاد بحيث تتمكن من تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً. كما أنه لا بد من تمويل الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً بطريقة

منتظمة ووفقاً للمواعيد المقررة. وينبغي للمجلس أن ينشئ هيئة استشارية يرأسها رئيس المجلس لبحث مشاكل تمويل الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نمواً وحل هذه المشاكل. وقال إن الفجوة التي أشارت إليها مذكرة الأمانة (TD/B/49/6) بين الموارد المتاحة وما لم يستوف من احتياجات أقل البلدان نمواً فجوة حقيقة، ولا يمكن معالجتها إلا بتمويل يمكن التنبؤ بها وبالتزام سياسي من المانحين.

٢٨- وعـــرض ممثل **بوتسوانا** حالة بلده، وهو البلد الوحيد الذي نجح فيه التخرج من قائمة أقل البلدان نمواً. فقـــدَّم لمحة عن تاريخ بوتسوانا الاقتصادي، وأسباب نجاحها، والتحديات التي لا يزال عليها أن تواجهها وتجربة بوتسوانا في التخرج من هذه القائمة. فمنذ حصول بلده على استقلاله، أحرز البلد تقدماً كبيراً في مجال التنمية. ولم يقتصر ذلك على تحقيق زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بل إن حجماً كبيراً من الاستثمارات قد تم في مجـــال البنـــية الأساسية ورأس المال البشري. وشملت هذه الاستثمارات التشجيع على التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي والثانوي، وكذلك على الرعاية الصحية الأولية. وقد تم تحقيق هذه النجاحات بفضل مزيج من العوامل والسياســـات. فقد استطاع البلد أن يفيد من ثروته الغنية من الماس والمعادن. وكما أنه أعاد استثمار إيراداته من قطاع التعدين بمبالغ كبيرة في بناء الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وقد حافظت الحكومة على نظام قائم على السوق طوال الفترة التي مضت منذ الاستقلال. كما أنها تجنبت مصادرة المصانع وشجعت على إقامة مشاريع مشتركة مع المستثمرين الأجانب. كما أنها أقامت رقابة حرة على تداول العملات الأجنبية وأبقت على هذه الرقابة الحرة. وأعرب ممثل بوتسوانا عن امتنان حكومته للأونكتاد لما قامت به من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي استفادت منها بوتسوانا أيما استفادة. غير أن بلده لا يزال يواجه تحديات خطيرة. فعلى الرغم مما حدث من تحسن، لا يزال الفقـــر سائداً في بوتسوانا. وأكد أيضاً على مدى خطورة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتســـب (الإيـــدز). وقال إن بوتسوانا اتخذت تدابير منهجية لمكافحة الإيدز والتخفيف من آثاره، ولكن هذه التدابير مكلفة إلى حد كبير، وتنتقص من الموارد المتاحة لتمويل برامج التنمية والبرامج الاجتماعية الأخرى. كما أن بوتســـوانا تعاني من عدم كفاية قدراتها من الطاقة، حيث يتعين عليها استيراد الكهرباء. ثم إن عدم الاستقرار الإقليمي، إلى جانب كثرة التقلبات المناخية والأمراض التي تصيب الماشية، أمور تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية. كما أن تخرج بوتسوانا من فئة أقل البلدان نمواً أضر بالبلد من حيث تدفق المساعدة الخارجية إليها. وطالب بإيجاد آلية انتقال أقل إرباكاً، وقال إنه لا ينبغي معاقبة بلد على نجاحه، كما حدث مع بوتسوانا.

٢٩- ورحـــب ممثل **المغرب** بالمبادرات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق التي أطلقتها البلدان المتقدمة في صالح أقل البلدان نمواً، وقال إن المغرب قد اتخذ هو أيضاً مبادرات في صالح البلدان الأفريقية الأقل نمواً. وقال إن هناك حاجة إلى التخفـــيف من شدة قواعد المنشأ في المفاوضات التجارية من أجل أقل البلدان نمواً. ولاحظ أيضاً دور قطاع الصناعة في أقل البلدان نمواً، وأكد أنه لا بد من أن يساعد الإطار المتكامل أقل البلدان نمواً في التغلب على القيود المتصلة بالعرض. ولما كانت تكنولوجيا المعلومات تعد من بين عوامل الإنتاج، فلا بد من بذل مزيد من الجهود في

هـــذا المجال في أقل البلدان نمواً. وينبغي أخيراً لأقل البلدان نمواً أن تفيد على سبيل الأولوية من برنامج المساعدة التقنية فيما بعد الدوحة.

٣٠- وأعرب ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** عن قلقه من فشل مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة الأخرى بشأن أقل الـــبلدان نمواً وبرامج العمل السابقة في مساعدة البلدان على التخرج من فئة أقل البلدان نمواً أو تخفيض حالات الفقـــر المدقع. بل إن المزيد من البلدان انضمت إلى فئة أقل البلدان نمواً، وارتفع عدد الأشخاص المصابين بالفقر المدقع ارتفاعاً كبيراً. وتساءل عما إذا كان عدم النجاح فيما يتعلق بكلا المعيارين ناتجاً عن فشل برامج العمل في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحلها في أقل البلدان نمواً، أم أنه مرتبط بضعف تنفيذ الشركاء في التنمية وأقـــل البلدان نمواً نفسها لبرامج العمل هذه. ومع الاعتراف بأهمية السياسات الوطنية، بما فيها الإدارة السليمة والمساءلة والشفافية، شدد على أهمية العامل الدولي. وأبرز الصعوبات المرتبطة بالشركات عبر الوطنية التي لا تعير أهمـــية للأبعـــاد الإنمائية في البلدان المضيفة. كما شدد على الحاجة إلى توفير ما يكفي من المساعدات والمساعدة الإنمائية الرسمية لبناء القدرات واستكمال موارد التمويل الأخرى اللازمة للتنمية. فبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً يتوقف على تعزيز الملكية الوطنية والارتقاء بتنسيق أنشطة المعونة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفيما يتعلق بمشاكل الدين الخارجي في أقل البلدان نمواً، دعا إلى تخفيف الديون واقترح تقييم إمكانية التمويل بالمساهمة في رأس المال. واختتم كلمته بدعوة المجتمع الدولي إلى إقامة تعاون شامل يضم الجميع من أجل مواجهة مشاكل أقل البلدان نمواً وحلها ومســـاعدة الـــبلدان النامية الأخرى فيما تبذله من جهود إنمائية، وقال إنه لا بد من تضافر الجهود لضمان عدم انزلاق بلدان نامية أخرى إلى فئة أقل البلدان نمواً.

٣١- وأعرب ممثل **نيبال** عن تقديره لأعمال الأونكتاد المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وبخاصة ما يتعلق منها بالبحث وتحليل السياسات والتعاون التقني وبناء القدرات. والقضايا التي تتصدى لها الأونكتاد، بما فيها التجارة والاستثمار والتكنولوجـــيا، تهم نيبال كثيراً، فقد أفاد البلد كثيراً من المساعدة التقنية التي تقدمها الأونكتاد، بما في ذلك في مجـــالات تتصل بأنشطة منظمة التجارة العالمية. وقال إن التحليلات والتوصيات الواردة في *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٢* مهمة ومثيرة للاهتمام، وإنه يتطلع إلى بحث التقرير باستضافة أكبر أثناء الدورة التنفيذية للمجلس المقرر عقدهـــا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وشجع المنظمات الدولية ذات الصلة على التعاون بصدق مع بعضها البعض، وعلى تنسيق جهودها بطريقة أفضل من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً بطريقة أكثر فعالية على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولاحظ أخيراً أن إندماج غالبية أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية لا يزال ضـــعيفاً، وإنـــه يعاني من معوقات اقتصادية هيكلية، وأن عدم إحراز أقل البلدان نمواً لتقدم ملحوظ في العقود الماضية، وتفاقم الفقر في هذه البلدان يثيران التساؤل بشأن الأخطاء التي وقعت فيها المساعدة التقنية في الماضي وما يلزم تحسينه لضمان التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً.

٣٢- وشـــدد ممثل **النرويج** على ضرورة التعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي، ولاحظ مع التقدير علاقة العمل الجيدة بين المكتبين، كما تشهد عليها مشاركة الممثل السامي النشطة في اجتماع المجلس الذي عقد في ١١ تشـــرين الأول/أكـــتوبر. وسلم بالحاجة إلى إجراء تقسيم واضح للعمل على المكتبين استناداً إلى مواطن قوة كل منهما. ولاحظ أن حكومته ترحب بالحوار المتواصل وروح التعاون بين المكتبين، مع تركيز كل منهما على مجالات محـــددة مـــن مجالات الاختصاص. وقال إن كلاً من منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد يضطلع بدور مهم في تقديم المساعدة التقنية، وإنه ينبغي لكل كيان منها أن يسهم في ذلك وفقاً لمواطن قوته، وإن كان ينبغي لها أن توثق تنسيقها لأعمالها في مجال القضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً. وينبغي أيضاً أن يشمل تعاونها شـــركاء آخرين من الإطار المتكامل، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. ويشكل الإطار المتكامل، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية آليتي تنسيق مفيدتين ينبغي الاستعانة بكامل طاقاتهما للارتقـــاء بتنسيق أنشطة كل منها. ويؤيد وفده تماماً الإطار المتكامل الذي أعيدت صياغته والذي ينبغي أن يظل مســـتهدفاً لتلبـــية احتـــياجات أقل البلدان نمواً. وشجع الأونكتاد على المشاركة بصورة أكبر في عملية الإطار المتكامل، حيث إنها صارت في قلب ما يقدم لأقل البلدان نمواً من مساعدات تقنية متصلة بالتجارة. وأعرب عن تقديـــره الكـــبير لأنشطة الأونكتاد التحليلية، وأعرب عن أمله في أن تستهدف هذه الأعمال، بقدر المستطاع، المناقشات والمفاوضات الجارية. وفيما يتعلق بالمتابعة التي يجريها مجتمع المانحين، لاحظ مع الارتياح بعض التطورات الإيجابـــية فـــيما يتصل بالتعهدات التي التُزم بها في مونتيري بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وشجع على زيادة التركيز على أقل البلدان نمواً في هذا المجال. وقال إن أقل البلدان نمواً تشغل في النرويج قلب السياسة الإنمائية. فقد تجاوزت المعونة الإنمائية التي قدمتها إلى أقل البلدان نمواً بكثير النسبة المستهدفة والتي تتراوح بين ٠,١٥ و٠,٢ في المائـــة من الدخل القومي الإجمالي، وهي النسبة التي اقترحها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وعـــلاوة على ذلك، فقد اقترحت حكومته زيادة مجموع ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً أكثر من ذلك، بحيث يصل إلى ٠,٩٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو رقم يزيد كثيراً على نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. غير أن أهم إسهام تقدمه البلدان الشريكة يتمثل في تحسين نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وينبغي استكمال النفاذ إلى الأسواق بأنشـــطة المساعدة التقنية، من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على استيفاء المعايير التقنية اللازمة لدخول الأسواق التي تدر إيرادات مرتفعة. ومع ذلك، فلن تنجح الجهود الدولية بدون المشاركة الكاملة من أقل البلدان نمواً نفسها. إذ لا بـــد لهذه البلدان نفسها من أن تضطلع بدور نشط في تهيئة بيئة للأعمال التجارية تجتذب الاستثمار الأجنبي وتحفـــز أنشطة الاستثمار الداخلي. واختتم كلمته مشدداً على أهمية إيجاد عملية تخرج سلسلة تمكِّن البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بدون إثارة للاضطراب في خططها ومشاريعها وبرامجها الإنمائية الجارية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر عملية تخريج أقل البلدان نمواً من هذه الفئة.

٣٣- ودفعت ممثلة **الصين** بأن تنمية أقل البلدان نمواً تعتمد على وجود استراتيجية إنمائية وطنية سليمة تصاحبها بيئة دولية مؤيدة لها ودعم قوي من المانحين. ومن عناصر الدعم الدولي الحيوية والتنفيذ الناجح لبرنامج العمل زيادة المعونة والتعاون التقني مع مواصلة التخفيف من أعباء الديون وتحسين شروط التجارة. ولا بد للأونكتاد من مواصلة دعمها لأقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والاستثمار، ومساعدة أقل البلدان نمواً على الارتقاء بقدرتها على المنافسة ورفع طاقاتها الإنتاجية. ورحبت بأنشطة الأونكتاد المؤيدة لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً، كما رحبت بالوثيقة التي أعدتها الأمانة (TD/B/49/7) عن المزايا الفعلية وآفاق التخريج من وضع أقل البلدان نمواً. وأبرزت أهمية الإبقاء على تدابير الدعم الخاصة بالبلدان الواقعة ضمن مجموعة أقل البلدان نمواً، ولكنها اعترفت أيضاً بضرورة وضع تدابير دعم خاصة بالبلدان التي تخرجت من هذه المجموعة. وتدابير الدعم المؤقتة مهمة لمرور فترة الانتقال بيسر، ولكن لا يمكن أن تكون هذه التدابير تدابير موحدة تطبق على كافة البلدان، حيث لا بد لها من أن تضع في اعتبارها السمات الوطنية الخاصة بكل من مختلف أقل البلدان نمواً. ومن المهم أن تتلقى أقل البلدان نمواً مزيداً من الدعم من البلدان المانحة، تحقيقاً لهذه الغاية.

٣٤- وأكد ممثل **اليابان** على دعم بلده لأنشطة الأونكتاد. ولاحظ أن التحرك نحو تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً وبرنامج الدوحة الإنمائي وتوافق مونتيري في الآراء بشأن تمويل التنمية أصبح الآن في غاية الأهمية. ويتوقف التنفيذ الناجح على ثلاثة عوامل هي: (١) تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الإنمائية التي تعمل في مختلف المجالات؛ (٢) والاتساق فيما بين البرامج والسياسات الإنمائية، بما في ذلك الاتساق بين السياسات المتبعة في العواصم وتلك التي تنادي بها البعثات في الخارج؛ (٣) وزيادة التماسك بين المنظمات الدولية وفي داخلها. وتمشياً مع هذا الاتجاه، أبدى ممثل اليابان ثلاثة تعليقات فيما يتصل بأنشطة الأونكتاد. وقال إن اشتراك الأونكتاد في الإطار المتكامل له أهمية كبرى، ومن المتوقع أن تشارك الأونكتاد بقوة أكبر في هذا المجال. كما أن من المتوقع أن تتصرف الأونكتاد بما يتفق والولاية التي أنيطت بها في مؤتمر الأونكتاد العاشر. ومن المتوقع أن تواصل الأونكتاد أعمالها المتعلقة بأقل البلدان نمواً، فضلاً عن أعمالها في المجالات الأخرى التي تقع في صميم اختصاصها. وعلاوة على ذلك، فلا بد للأونكتاد وسائر المنظمات الدولية المعنية بالتجارة، لا سيما منظمة التجارة العالمية، أن تنسق أنشطتها بطريقة أفضل تلافياً للازدواجية. وأبرزَ الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات في مجال المفاوضات وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية باعتبارها أنشطة قد يحدث فيها بعض التداخل.

٣٥- ورحب ممثل **بوتان** بأدوار المناصرة والتنسيق والرصد التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي. وأعرب عن ارتياحه لعدد أنشطة بناء القدرات التي نجحت الأونكتاد في تنفيذها في صالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعا إلى اتخاذ تدابير طويلة الأجل ومستدامة. ومع ترحيبه بجهود الأونكتاد في سبيل تبسيط وتحسين أداء برامجها من خلال تعزيز المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية، أكد ممثل بوتان على أهمية البرامج الوطنية في الاستجابة للاحتياجات الخاصة بكل بلد. وفي معرض حديثه عن الصعوبات التي

تواجههـــا بوتان في مجال ارتفاع تكاليف النقل، نتيجة لوضعها كإقليم غير ساحلي وجبلي، رحب بالتحضيرات للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولـــية بشأن التعاون في مجال النقل العابر المقرر عقده في كازاخستان في عام ٢٠٠٣، وأعرب عن أمله في أن يـــنجح هذا المؤتمر في تعبئة الموارد اللازمة لتحسين هياكل النقل والعبور في البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية، واستحداث هياكل جديدة منها. وقد تلقت بوتان مساعدة من الأونكتاد في عدد من المجالات، وتشكل المساعدة التقنية المتصلة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عنصراً مهماً من هذه المعونة. وأعرب عن أمله في أن يواصـــل المـــانحون دعمهم لأعمال الأونكتاد، وأكد على التزام بوتان باستخدام كافة المساعدات التقنية والمالية بكفاءة، دون تحميل قدرة البلد الاستيعابية بأعباء تفوق طاقتها.

٣٦- وقـــال ممثل **الجزائر** إن التقارير الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد قدمت تقييماً واضحاً جداً للحالة الاجتماعـــية الاقتصـــادية في أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً، وللتقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج عمل بروكســـل. وتتمـــثل الاســـتنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسات في أن هناك تدهوراً كبيراً في الحالة الاجتماعية الاقتصادية بهذه البلدان، واستفحالاً للبؤس بين سكانها. وقال إنه يشعر بنفس المخاوف المعرب عنها في الوثيقة TD/B/49/7 فيما يتعلق بالمزايا الفعلية واستراتيجيات التخريج، وتساءل عما إذا كانت المزايا الفعلية تؤدي بالفعل إلى تهيئة بيئة تمكينية تتيح لأقل البلدان نمواً التخرج من هذه الفئة. كما طرح التساؤلات التالية: هل كانت تدابـــير الدعم الدولية التي منحت صراحة لأقل البلدان نمواً مناسبة لوضعها؟ وهل كانت هذه التدابير تنفذ فعلياً وفقاً لما تم التعهد به؟ وهل استخدمتها البلدان المستفيدة بفعالية؟ وهل كان للمزايا الناتجة عن وضع البلد كواحد من أقل البلدان نمواً أثر هيكلي حقيقي؟ وكانت ردود التقرير على هذه الأسئلة واضحة: حيث استمر عدد البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً في الزيادة و لم يكن أي من هذه البلدان البالغ عددها ٤٩ بلداً مستعداً للتخريج. وهناك ما يدعو إلى التخوف من احتمال ألا تؤدي تدابير الدعم المقررة في برنامج العمل إلى شيء للمساعدة في هـــذا الوضـــع، كما كانت تلك هي الحال فيما يتعلق ببرنامجي العمل السابقين. وستظل الحال على ذلك إذا ما اســـتمرت المؤسسات المالية في تناول الوضع من المنظور المحاسبي، مع التركيز على ضمان سداد الموارد المعتمدة. ونظراً لأهمية التجارة الدولية لاقتصادات أقل البلدان نمواً، فلا تزال التدابير الموجهة نحو تحسين شروط النفاذ إلى أســـواق البلدان المتقدمة غير كافية. ويتطلب انخفاض نصيب أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية تطبيقاً صارماً لمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية في صالح أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فلكي تفيد أقل البلدان نمواً فعلياً من المعاملة الخاصة والتفاضلية، فمن المهم قبول كل من تقدَّم من أقل البلدان نمواً بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون شروط. ومن المهم أيضاً أن يتخذ المانحون إجراءات للارتقاء بتنفيذ مختلف التعهدات التي التزموا بها.

٣٧- وقسَّم **القائم بأعمال مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجـــزرية الصغيرة النامية** الأسئلة التي طرحتها الوفود على اللجنة الأولى للدورة إلى ثلاث فئات هي: (١) أسئلة

بحمـــل العمل في مجالات العمل الأربعة التي طرحتها الأونكتاد في الفقرة ٣٠ من الوثيقة TD/B/49/7؛ (٢) وأسئلة تتعلق بالاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحسين استخدام الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً؛ (٣) وأسئلة تتعلق بتعاون الأونكتاد مـــع مكتـــب الممـــثل السامي في مجال المزايا الفعلية والتخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً. وأكد القائم بالأعمـــال، رداً على المجموعة الأولى من الأسئلة، أنه لا يمكن الاضطلاع بالمهام المعتزمة بطريقة متسقة ما لم يتم اعتبارها مجالاً من مجالات الخبرة الداخلية، ومن ثم تلقيها الدعم من الميزانية العادية. ومن المتوقع أن يضطلع بحمل العمل موظفان أو ثلاثة من موظفي البرنامج الخاص على أساس التفرغ. ومن المتوقع أن يستلزم هذا الحِمل بعض المـــوارد الخارجة عن الميزانية للاضطلاع بالأنشطة التي يقدِّم عنها القائم بالأعمال بعض التفاصيل. وقال القائم بالأعمـــال، رداً على المجموعة الثانية من الأسئلة، إنه في حين أن من المرجح أن يتم تناول الجوانب المتصلة بمعايير الدخل المنخفض ورأس المال البشري باستفاضة من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فإن هذه الورقات لا تعالج عادة بُعد الهشاشة الاقتصادية بطريقة سليمة، وبالتالي العلاقة بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر وسمات الهشاشة التي أعدها البرنامج الخاص للتشجيع على تحسين استخدام الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً على المستوى الوطـــني. وفـــيما يتعلق بالمجموعة الثالثة من الأسئلة، أكد القائم بالأعمال أن من المتوقع أن يكون مكتب الممثل السامي واحداً من أهم المستفيدين من أعمال الأونكتاد في مجالي المزايا والتخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً.

- - - - -